

أبو لهب قال من سنة أشهر من دخل بها الثاني ولدت أربع
 من طلقها الأول فهو الأول وإن فاه لا يمها فهو منه
 حتى يلعن أو يخذل لم يلعن فإن ولدته أكثر من سنة
 أشهر من دخل بها الثاني فهو الثاني وذلك لأنها إذا جأت به
 لا فاه من سنة أشهر من دخل بها الثاني ولد في أربع سنين
 من فارقها الأول لم تكن الحاقه بالثاني إذ لا جمل لا فاه من
 سنة أشهر فحين أن لم يولد بالثاني الحاقه به مصر فإذا
 نفاه بعد ذلك يكون قد فارق الأول على فاه سنة فلو لمه اللعان
 ولا شه الولد إلا باللعان والملاعنة في أيام العدة واجبة
 قال من زنى أبه الله وفي هذا نظر بعض في الملاعنة بعد
 الولادة لأنها وضعت وقد انقضت عدتها بعد الجمل
 بالوضع فإذا انقضت عدتها بالوضع فلا مشاع للجان بينهما
 قد ينالن لا لجان بعد أيضا العدة متى كان هناك ولد من
 أول من أول من ولد ولها قال النجاشي أنه إذا فارقها ثم طلقها
 وطالت المرأة باللعان بعد أيضا العدة حين لها قال من طلق
 أن نفاها لملاعنها ما دامته في القمار لبعده على أنها لا ترجع
 لم تحلل من نفاها فإن حملت المصلحة على هذا التأويل كانت
 مباحة ولا قلنا فإن امتنع من اللعان حين لها لا تقبل

قل لها بغير الولد قلنا أوله ولدت لأكثر من سنة أشهر من دخل بها
 الثاني فهو الثاني وإن فاه لم ينعن لأنه لا ينعن إلا باللعان ولا لجان في
 كالج واستدريته الباطل والله أعلم وكذلك إن جأت به لا فاه من
 سنة أشهر من طلقها الأول وأقرت بأحقها العدة وذلك لأن
 بأحقها العدة وقد وصفت الولد من سنة أشهر يكون باطلا لئلا
 أماتها بالولد لا فاه من سنة أشهر من طلقها الأول ويخرج صونها
 جملها من وقوع الطلاق عليها وإن ما رتب من الدم لم يدرجها
 وإن لم يدرج بعد العدة فانه لا يدرج سنة أشهر من شهر لغير الواحد
 منهما وحديث لا فاه إذا انقضت به ذلك لم يدرج الحاقه بالثاني
 أو الجمل سنة أشهر ولا يدرج الحاقه بالاول لأنها إذا عمل على
 انقضاء عدتها فقد عمل على برأه رخصها من الولد يكون منقصة العدة
 بالقرار والخلق الولد في فضل قال من الله وإذا ولدت
 امرأة لا زوج لها لم يدرجها الجمل لأن زوج غير نفسها لا يدرج
 صحيح فانه يدرجها الجمل ولا فاه الجمل لأن من مصلحته
 ولو قال لا من أنه يدرجها فقالت من بيتك أو بيتي فلا
 جمل واحد منهما قال أبو جعفر ولا لجان على أصله عليه السلام
 وطه أن قولها له بعد قوله بأزواجه فقالت من بيتك أو
 بيتي وتصديق له من جهة القول فلو صدقته على الحق